

## صندوق مصر السيادي يعرض شركات الجيش للاستثمارات

إطلاق وكالة لتسويق حقوق محطات وقود والبحث عن مشترين



### الجيش لن يحتكر الاقتصاد بعد اليوم

واعتمد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بشكل كبير على مؤسسات الجيش في السنوات الماضية في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية مثل شق قناة السويس الجديدة ومشروع العاصمة الإدارية الجديدة، إضافة إلى بناء الآلاف من المصانع والمناطق الصناعية.

ولكن معظم الخبراء والمؤسسات المالية العالمية تنتقد الدور الكبير للجيش المصري في الاقتصاد، حيث يقولون إن المستثمرين المحليين والأجانب لا يستطيعون منافسته بشكل عادل وإن ذلك يمثل خلافا كبيرا في مناخ الأعمال في البلاد.

ويصعب تقدير حجم النشاط الاقتصادي الذي يقوم به الجيش المصري في القطاعات المدنية، التي تعتبر أحد أكبر محرركات التنمية، حيث يحظر القانون نشر أي أرقام تتعلق بتفاصيل موازنته ونشاطاته الاقتصادية.

ولكن السيسي قدر في نهاية عام 2016 حجم مشاركة القوات المسلحة في الاقتصاد المحلي بنحو 2 في المئة فقط. واستنكر حينها ما يريده منتقدوه من أن الجيش يسيطر على نحو 5 في المئة من الاقتصاد المصري.

ويبدو أن الإصلاحات الكبيرة التي نفذتها القاهرة منذ تحرير أسعار الصرف قبل أكثر من 3 سنوات وتحسن مؤشرات الاقتصاد، بدأت تفرض على الحكومة المصرية إجراء مراجعة لطبيعة نشاطات الجيش الاقتصادية من أجل توفير مناخ مرحب بالاستثمارات المحلية والأجنبية.

وقال سليمان إن شركة وطنية هي إحدى سلسلتين لمحطات بيع الوقود مملوكتين لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية. والشركة الأخرى هي تشيل أوت التي يملكها الجهاز بشكل منفصل من خلال فرعه الشركة الوطنية لإنشاء وتنمية الطرق.

ونأتي هذه التحركات في إطار حزمة إصلاحات تنفذها الحكومة المصرية لشركات الجيش حيث سبق وأعلنت الحكومة عن دراسة لإعادة هيكلة بعض شركات الجهاز.

وأوضحت هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية رئيس مجلس إدارة الصندوق السيادي، حينها أن "الاتفاقية تهدف إلى دراسة إعادة هيكلة بعض شركات الجهاز لاستغلالها استثماريا من خلال صندوق مصر السيادي، بغرض تعظيم قيمة هذه الأصول وتطويرها بالشراكة بين الجهاز والقطاع الخاص".

وأشارت الوزيرة إلى أن صندوق مصر السيادي "يسير بخطى سريعة وواثقة نحو تفعيل عمله الاستثماري وجذب الاستثمارات بما يتماشى مع استراتيجية التنمية المستدامة في رؤية مصر 2030".

وقالت إن تلك الخطوة تنسجم مع "أهداف الصندوق الاستثمارية لزيادة مساهمة رؤوس الأموال في الاقتصاد المصري وخلق فرص عمل لائق للشباب وتنمية موارد مصر للأجيال الحالية والمستقبلية".

ويأمل سليمان في استكمال البيع بنهاية يونيو.

وأضاف أن شركة بتروول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، التي تتوسع في المنطقة، وامتنع عن تسمية المرشحين المحتملين الآخرين لكن وسائل إعلام محلية ذكرت شركة طاقة عربية) محلية كمرشح محتمل.



أيمن سليمان  
الصندوق يوسع شبكته ويبحث عن مشترين لمحطات الوقود

وفوض جهاز مشروعات الخدمة الوطنية الصندوق السيادي للاستثمار في عدد من الشركات والأصول وجلب شركاء آخرين.

وقال سليمان "هم قاموا بعرض عدد من الأصول وعليه نحن اخترنا شركات نرى أنها يمكن تسويقها وشركات في قطاعات جذابة".

وأبلغ رويترز "التفويض الذي لدينا هو التحرك كعامل محفز للاستثمار الأجنبي المباشر لمشاركة القطاع الخاص".

وحدد الصندوق ثلاث شركات أخرى مملوكة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية مرشحة للبيع لكنه لم يكشف حتى الآن عن اسمائها. وتعمل الشركات الثلاث في قطاعات الغذاء والسلع الاستهلاكية غير الغذائية والبتروكيماويات.

بدأ الصندوق السيادي المصري توسيع شبكته والبحث عن مشترين محليين لسلسلة محطات وقود مملوكة للجيش في خطوة لتعزيز الأصول واستثمارها بشكل أفضل، حيث يقول محللون إن الخطوة تهدف إلى طمأنة المستثمرين، الذين يشكون من عدم القدرة على منافسة دور الجيش على أسس عادلة.

القاهرة - أعلن الصندوق السيادي المصري عن إطلاق وكالة لتوسيع شبكته والبحث عن مشترين محليين لسلسلة محطات وقود مملوكة للجيش في ظل مساعي الحكومة لمراجعة طبيعة نشاطات الجيش الاقتصادية من أجل توفير مناخ مرحب بالاستثمارات المحلية والأجنبية.

وقال أيمن سليمان المدير التنفيذي لصندوق مصر السيادي إن "الصندوق يوسع شبكته بينما يبحث عن مشترين محتملين لسلسلة محطات الوقود التابعة لشركة وطنية للبتروول المملوكة للجيش، من خلال إضافة حقوق وكالة لأصحاب سلاسل تجارية إلى قائمة المرشحين".

واختارت وزارة الدفاع الصندوق السيادي لبيع جزء من محفظة شركاتها فيما سيكون أول طرح من نوعه في البلاد لشركات مملوكة للجيش.

وستكون الشركة الوطنية، التي تسيطر على حوالي 200 محطة وقود، وشركة صافي لتعبئة المياه المعدنية، أولى الشركات المملوكة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع للجيش التي سيتم طرحها للبيع.

وقال سليمان إن "الصندوق السيادي يساعد في بيع ما بين 80 في المئة و90 في المئة من الشركة الوطنية للبتروول التابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية على أن يحتفظ لنفسه بحصة تتراوح بين 10 في المئة و20 في المئة. ومن المحتمل أن يحتفظ المشتري بمحطات التزود بالوقود على أساس عقد إيجار طويل الأجل.

وأضاف قائلا "أثناء قيامنا بالعملية، اكتشفنا أن هناك العديد من النماذج المختلفة، كما هو الحال في أوروبا، عما نفهمه. لم تعد محطات الوقود مملوكة للشركات نفسها أو لشركات التوزيع نفسها".

وقال "إنهم يمنحون فقط حق الوكالة للعلامة التجارية. هناك الآن مشغلون متخصصون ينشرون ميزاتيتهم العمومية من أجل الحصول على المحطة، وهو ما يوسع نطاق المستثمرين المحتملين"، مضيفاً أن أي علامة تجارية يمكن منح حق وكالة لها بموجب اتفاق تعاقدي.

## خطط سعودية لوضع قائمة موحدة في المركز المالي

ضم الأصول والالتزامات والبنود في إطار خاص

تسعى السعودية إلى وضع إطار موحد يضم كامل أصولها والتزاماتها وبنودها بما فيها استثمارات صندوق الثروة السيادي وديونه ضمن قائمة موحدة بمركزها المالي. وتهدف هذه المبادرة إلى إيجاد المقابل المالي لفحص المركز العام للحكومة بالرنين المغناطيسي.

الرياض - تريد السعودية فك طلاسم أوضاعها المالية، إذ تعمل على وضع قائمة موحدة بمركزها المالي تضم الأصول والالتزامات والبنود التي لا تدخل الآن في دفاतर اقتصادها الغني بالنفط، بما في ذلك استثمارات صندوق الثروة السيادية الهائل وديونه.

وقال المتحدث باسم وزارة المالية في تصريحات صحافية، إن "الغرض الأساسي من هذا البرنامج هو إيجاد المقابل المالي لفحص المركز المالي العام للحكومة بالرنين المغناطيسي"، مضيفاً أنه سيضم الأصول والالتزامات التي لا تدخل الآن في القائمة.

ولصندوق الاستثمارات العامة مركز مالي هائل. وقد تضخمت أصوله إلى 400 مليار دولار في 2020 من 150 مليارات في 2015. ومما يدعم الصندوق أيضا حصوله المتوقع على 70 مليار دولار من شركة أرامكو السعودية عملاق صناعة النفط في المملكة مقابل حصة الصندوق في عملاق صناعة البتروكيماويات الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) وعلى تحويلات قدرها 40 مليار دولار من الاحتياطات الخارجية للبنك المركزي.

وكان الصندوق قد تلقى أيضا قرابة 30 مليار دولار تمثل حصة الطرح العام الأولى لحصة في أسهم أرامكو عام 2019. وقد دبر الصندوق قروضا قدرها 21 مليار دولار خلال العامين 2018 و2019 كما قالت مصادر إنه يعمل على استكمال تسهيل ائتماني جديد يتجاوز حجمه عشرة مليارات دولار.

ورغم الثروة النفطية التي تملكها السعودية، فإن إيجاد فرص عمل كافية لشبابها يعد من أكبر التحديات التي تواجه الأمير محمد.

وتعمل الحكومة منذ 2016 على تنفيذ سياسات اقتصادية ترمي إلى إيجاد الملايين من فرص العمل وتقليص معدل البطالة إلى سبعة في المئة بحلول عام 2030. غير أن التكتف الاقتصادي سعيها إلى احتواء العجز المتزايد أدى إلى إبطاء وتيرة الاستثمار، كما أن أزمة فيروس كورونا دفعت معدل البطالة في العام الماضي إلى مستوى قياسي بلغ 15.4 في المئة.

وخفضت الرياض الإنفاق الاستثماري لتقليل العجز في الميزانية من مستواه الهائل البالغ 12 في المئة العام الماضي إلى 4.9 في المئة فقط بنهاية العام الجاري. وهي تعتمد بدلا من ذلك على صندوق الاستثمارات العامة في تمويل بعض مشروعات البنية التحتية الكبرى للمساعدة في دعم النمو ومن ذلك مشروع منطقة نيوم الذي تبلغ استثمارات 500 مليار دولار.

وفي الأونة الأخيرة أعلنت المملكة مشروع "ذا لاين"، وهو مدينة مليونية صديقة للبيئة في منطقة نيوم من المتوقع أن تتراوح استثماراتها بين 100 مليار و200 مليار دولار.

وأضاف "المستثمرون في الديون يميلون إلى رؤية مخاطر واحدة في جوهرها لكل من الحكومة والكيانات الرئيسية المرتبطة بالحكومة مثل صندوق الاستثمارات العامة. وهكذا فإن

المالي العامة".



ثروات سعودية موجهة للاستثمار

## تباطؤ تجارة السوق السوداء في السودان بعد خفض قيمة الجنيه

وقال متعامل في السوق السوداء لروبيرتز إنه سارع لشراء سيارات وأصول أخرى. وقال عدد منهم إنهم أرادوا تجنب كلام إعلام ولكن حصلت على سعر جيد".

وقد باعت 100 دولار مقابل 376 جنيها. وحتى يوم الأحد كان سعر الصرف الرسمي 55 جنيها للدولار.

2011. وأشاد المانحون ومن بينهم الولايات المتحدة بالخطوة "الشجاعة" التي طالبوا بها من أجل تمكين السودان من تخفيف عبء الديون بما يتماشى مع برنامج صندوق النقد الدولي.

وقال متحدث باسم البنك الدولي في واشنطن "هذا تطور إيجابي لشعب السودان".

وقال موظف في أحد البنوك الأثنتين إن عددا قليلا من الناس جاؤوا إلى البنوك لبيع عملتهم الأجنبية لأول مرة منذ سنوات. وقال مصرفيان إن البنوك لديها القليل من الدولارات وكانت تشتريها لكنها لا تبيعها في انتظار معرفة ما إذا كان البنك المركزي سيقدّم المزيد منها.

وقالت امرأة في بنك الخرطوم طلبت عدم نشر اسمها "قمت اليوم ببيع 100 دولار لأول مرة في البنك، وحضرت لتجربة إن كانت هذه الأسعار حقيقية أو هي مجرد كلام إعلام ولكن حصلت على سعر جيد".

نشر اسمها "قمت اليوم ببيع 100 دولار لأول مرة في البنك، وحضرت لتجربة إن كانت هذه الأسعار حقيقية أو هي مجرد كلام إعلام ولكن حصلت على سعر جيد".

وقد باعت 100 دولار مقابل 376 جنيها. وحتى يوم الأحد كان سعر الصرف الرسمي 55 جنيها للدولار.

2011. وأشاد المانحون ومن بينهم الولايات المتحدة بالخطوة "الشجاعة" التي طالبوا بها من أجل تمكين السودان من تخفيف عبء الديون بما يتماشى مع برنامج صندوق النقد الدولي.

وقال متحدث باسم البنك الدولي في واشنطن "هذا تطور إيجابي لشعب السودان".

وقال موظف في أحد البنوك الأثنتين إن عددا قليلا من الناس جاؤوا إلى البنوك لبيع عملتهم الأجنبية لأول مرة منذ سنوات. وقال مصرفيان إن البنوك لديها القليل من الدولارات وكانت تشتريها لكنها لا تبيعها في انتظار معرفة ما إذا كان البنك المركزي سيقدّم المزيد منها.

وقالت امرأة في بنك الخرطوم طلبت عدم نشر اسمها "قمت اليوم ببيع 100 دولار لأول مرة في البنك، وحضرت لتجربة إن كانت هذه الأسعار حقيقية أو هي مجرد كلام إعلام ولكن حصلت على سعر جيد".

85 في المئة نسبة خفض قيمة العملة للحصول على إعفاء دولي من الدين

وقال عماد عثمان "الأول مرة أقوم ببيع العملة عبر النظام المصرفي لأن الأسعار الجديدة معقولة".

وبلغ سعر الصرف في السوق السوداء التي تقلصت إلى ما بين 380 و385 جنيها. وعبر آخرون على مواقع التواصل الاجتماعي عن ترحبهم في استخدام أسعار الصرف الرسمية وسط شكوك في أن تراجع قيمة العملة سيتوقف فجأة.